شركة مصر لصناعة الكيماويات
Misr Chemical Industries Co.
شركة مساهمة مصرية ش.م.م

المركز الرئيسى
المكس – اسكندرية
تلفون : ٣١٠٨٤٢٨ - ٣١٠٨٤٢٠
فاكس : ٣١٠٨٦٦٦ - ٣١٠٦٦١٠
مكتب القاهرة
١ ش عبد السلام عارف – التحرير
تليفون: ٠٢/٢٥٧٥٩٩٦٠
٠٢/٢٥٧٥٩٨٦٧

A.R.E (EGYPT)
El-MAX – Alexandria
Tel : ٣١٠٨٤٢٠ \ ٣١٠٨٤٢٨
Fax :٣١٠٨٦٦٦/ ٣١٠٦٦١٠
Postal code : ٢١٥٣٥

Web site: www.mci.com.eg
Email: mci_alex@mci.com.eg

الإسكندرية فى : /١١/٢٠٢٤

السادة / البورصة المصرية

تحيه طيبه و بعد ...

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة علي تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ لمراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات) .

وتفضلو بقبول فائق الأحترام و التقدير ،،،

رئيس قطاع الشئون المالية

مدير علاقات المستثمرين

محاسب / وليد رمضان احمد

رد الشركة علي تقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤

الملاحظات	الرد عليها
الملاحظة الاولي :- -لم يتضمن حساب التكوين الإستثمارى نحو ١,٦٤٥ مليون جنيه قيمة مستخلصات واشراف لبعض المشروعات تخص شهر سبتمبر ٢٠٢٤ .	- يتم القيد بالدفاتر من واقع المستندات المستوفاة لكافة الاعتمادات وبعد انهاء كافة الاجراءات الداخلية المتبعة بشانها ويتم ادراجها ضمن المركز المالي الدوري وفقا للمتطلبات القانونية المحددة والتوقيتات الزمنية الملتزمة بها الشركة ومستندات المبالغ المشار اليها بالملاحظة واردة بعد اقفال الفترة المالية وبعد انتهاء اعمال المركز المالي واعتماده مما يتعذر ادراجها ضمن اعمال المركزالمالي وبالتالي يتم اثباتها في الفترة المالية التالية .
الملاحظة الثانية :- - تم جرد المخزون من الخامات والإنتاج التام وتحت التشغيل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ بمعرفة الشركة وتحت مسؤليتها حيث تم تقدير المخزون علي أساس الكثافات والمساحات التخزينية بإستثناء بعض الخامات والمنتجات حيث تم الإعتماد علي الارصدة الدفترية وتم التقييم بالتكلفة الصناعية في ذات التاريخ وتبين وجود إنحراف في إستخدام الخامات الرئيسية عن معدل الإستهلاك التخطيطي بلغت نحو ٢٠٩ الف جنيه بالزيادة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتي سبتمبر ٢٠٢٤ وترجع معظم الزيادة إلي زيادة نسبة الشوائب في الملح المورد رغم كونه مشتري مغسول مما يتعين تحقيق الامر.	-يتم متابعة الاستهلاكات والمستخدم من مستلزمات الانتاج بصورة دورية شهريا وذلك بالتنسيق بين ادارة الموازنة وادارةالتكاليف وادارة الانتاج والادارات الفنية المختصة ويتم عمل تقرير باسباب الانحرافات ان وجدت وتحديد طبيعة هذه الانحرافات والاجراءات المتخذة لتلافيها. -وفيما يخص قيمة الزيادة في استهلاك الملح فهذه النسبة في الحدود المسموح بها مقارنة بحجم الملح المستخدم في التشغيل ويتم العمل علي تخفيضها الي اقل حد ممكن مع الاخذ في الاعتبار ان الملح يتم توريده من شركة المكس للملاحات المجاورة للشركة وبسعر مخصوص مما يوفر علي الشركة عملية النقل والمصروفات الاخري.
الملاحظة الثالثة:- - مازال المخزون السلعي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ يتضمن رواكد بلغت نحو ٤,٤٠٦ مليون جنيه (وفقا لحصر الشركة) تم مراعاة الإنخفاض في قيمتها بالكامل بالإضافة لنحو ١,٦٥٠ مليون جنيه قيمة مواد كيماوية لم يتم الصرف منها منذ ورودها يرجع بعضها لعام ٢٠١٨ دون دراسة الانخفاض في قيمتها.	-يتم بصفة دورية عرض الاصناف من الرواكد والتي لم تستخدم منذ فترات طويلة علي الادارات الفنية المختصة للافادة بشانها وعلي ضوء ذلك يتم تحديد التصرف الاقتصادي الامثل فيها وتحديد الانخفاض في قيمتها من عدمه.

الملاحظة الرابعة:- -تضمن رصيد العملاء مدين نحو ١,٤٩٥ مليون جنيه تخص مطابقات لم يتم دراستها وتسويتها بالدفاتر.	- تم تكثيف عملية المطابقات مع العملاء وقد نتج عن ذلك ظهور فروق وخلافات بسبب رفض بعض العملاء زيادة اسعار المنتجات وجاري المتابعة مع العملاء وسيتم عمل التسويات اللازمة فور انتهاء المفاوضات بشانها.
الملاحظة الخامسة:- - لم تتضمن حسابات الشركة فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ١٠٩ الف جنيه المستحق لها طرف التأمينات الإجتماعية .	- بعد تحول الشركة للخضوع لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١تم تحويل ملفات العاملين بالتامينات الاجتماعية من مكتب تامينات القطاع العام الي مكتب تامينات القطاع الخاص وخلال فترة التحول الانتقالية ونتيجة لاختلاف نسب الاحتساب ظهر رصيد دائن مستحق لشركتنا ولم نتمكن من تحقيقه وقد افادت هيئة التامنيات الاجتماعية انه سيتم مراجعة موقف الشركة وارصدتها وعمل التسويات اللازمة مع قسط الاشتراك الشهري. وبمراجعة هذا الرصيد يتبين انخفاضه المستمر علي مدار فترات الاستحقاق.
الملاحظة السادسة:- -تضمن حساب الأرصدة المدينة مبلغ ٩٥ ألف جنيه قيمة عهد بإسم/ إيهاب زكى فؤاد لم يتم تسويتها فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ بالمخالفة لتعليمات الجرد السنوى وتم تحويل الموضوع للشئون القانونية للتحقيق .	-انتهت التحقيقات التي تم اجراءها بادارة الشئون القانونية بالشركة بشان هذا الموضوع الي ادانة المذكور وتم اصدار قرار بفصله وجاري عمل تسوية لمستحقاته بالشركة لاستيداء مبالغ العهدة التي لم يتم ردها مع العلم بان مستحقاته الداخلية كافية لذلك .
الملاحظة السابعة:- -بلغت فروق ضريبة شركات الأموال عن الفترة من يوليو ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠١٩وفقا لمذكرة الفحص بتاريخ ٢٠٢١/٩/٦ نحو ١٥,٢٧٨ مليون جنيه تم الطعن عليها فى ٩ سبتمبر ٢٠٢١ مكون عنها مخصص بنحو ١٣ مليون جنيه .	- تم تكوين المخصص بناءا علي مذكرة الاعتراض المقدمة للمأمورية والخلافات القائمة والتي تم احالتها الي لجنة خارجية للبت فيها وعلي ضوء نتيجة الفحص و الاتفاق النهائي الجاري انهائه مع مامورية الضرائب المختصة وبعد استيفاء كافة الاجرءات الضريبية اللازمة لحفظ حقوق الشركة سيتم عمل التسويات المالية .
الملاحظة الثامنة:- -تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ٢,٨٩٦ مليون جنيه جنيه مبالغ سبق إيداعها بالبنوك ولم تستدل الشركة على الجهات المودعة لها.	- فيما يخص المبالغ المودعة بالبنوك والتي لم يتم الاستدلال علي الجهات المودعة فيتم اثباتها بالدفاتر في حاسبات الارصدة الدائنة الاخري لحفظ حقوق شركتنا فيها ويتم مخاطبة البنوك للافادة عن مودعي هذه المبالغ وقد اتضح لنا انهم افراد واشخاص موفوضين عن عملاء الشركة مما يستدعي المتابعة مع ادارة المبيعات لمعرفة اسماء العملاء وعمل التسويات اللازمة .

الملاحظة التاسعة :- -تضمنت الارصدة الدائنة نحو١٤,١٦٢ مليون جنيه قيمة ١٪ من أرباحها بعد الضريبة وصحتها قبل الضريبة لصالح وزارة القوى العاملة عن السنوات ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٤ دون السنوات السابقة وذلك بالمخالفة للقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وفي ضوء صدور حكم بإلزام الشركة بخصم ١٪ من أرباحها لصالح وزارة القوى العامله بالقضيه رقم ٤٦٤٥/ ٢٢ق كما لم تقم الشركة بتحميل قائمة الدخل بالمستحق عن الفترة المالية الحالية.	- تم تطبيق خصم نسبة ١ % من صافي الارباح لصالح القوي العاملة بداية من العام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ وبعد تحول الشركة للخضوع لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١وتم تجنيب كافة المبالغ المجنبة في حساب مستقل حيث تبين وجود خلافات قائمة حول تطبيقه مع العديد من الشركات وبخاصة التي لديها إدارة مختصة لتدريب العاملين بها وهو ما يتوفر بشركتناوسيتم السداد بعد حسم هذا الخلاف بشكل نهائي . - صدر قرار من الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٨ بتعديل طريقة الاحتساب اعتبارا من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وذلك في ضوء الخطاب الوارد من الجهاز المركزي للمحاسابات في هذا الشان وسيتم تحقيق الالتزام المطلوب.
الملاحظة العاشرة:- -لم تتضمن قائمة الدخل نحو٩١٠ الف جنيه مصروفات تخص الفترة وكذا نحو٢٨٧ الف جنيه فرق الفعلى عن المقدر خلال الفترة الحالية للغاز الطبيعى.	- يتم قيد المصروفات بالدفاتر من و اقع المستندات المستوفاة لكافة الاعتمادات وبعد انهاء كافة الاجراءات الداخلية المتبعة بشانها ويتم ادراجها ضمن المركز المالي الدوري وفقا للمتطلبات القانونية المحددة والتوقيتات الزمنية الملتزمة بها الشركة ومستندات المبالغ المشار اليها بالملاحظة واردة بعد اقفال الفترة المالية وبعد انتهاء اعمال المركز المالي واعتماده مما يتعذر ادراجها ضمن اعمال المركزالمالي وبالتالي يتم اثباتها في الفترة المالية التالية .
الملاحظة الحادية عشر:- - تم تحميل قائمة الدخل بنحو ٤٥٠ الف جنية بالزيادة قيمة مصاريف امن وحراسة	-تم عمل التصويب اللازم في الفترة المالية التالية.
الملاحظة الثانية عشر:- -ظهرت الايرادات المتنوعة – عوائد دفعات مقدمة – بالاقل بنحو ٢,٧٦٩ مليون جنيه .	- سيتم مراجعة قانون الضرائب والتعليمات الصادرة من المصلحة في هذا الشأن واجراء ما يلزم علي ضوء ذلك.

الملاحظة الثالثة عشر :- -مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بإنهاء إجراءات تسجيل مساحة الأرض الزائدة والبالغ مساحتها ٤٥٧٦,٣ م٢ نتيجة للرفع المساحي عام ٢٠٠٨ ، و ذلك لوجود نزاع محال لمجلس الدولة بين الشركة وجهاز حماية أملاك الدولة كما لم يتم استغلال الشقة المشتراه فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨ البالغ قيمتها نحو ٢,٣ مليون جنيه كمقر اداري للشركة بالقاهرة حتى تاريخه.	- تبلغ مساحة اراضي الشركة والمقام عليها المصانع نحو ١١٨٧٠١,٤٦ م٢ وهي مملوكة للشركة ملكية حرة ومسدد قيمتها بالكامل لجهاز حماية املاك الدولة بمحافظة الاسكندرية ومسجلة بالمسجل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٠ ولا يوجد اي تعدي عليها من الغير أو نزاع علي الملكية أو منازعات قانونية والمساحة المشار اليها بالملاحظة ناتجة فقط عن اجراء رفع مساحي جديد لاراض الشركة وفيما يخص انهاء تسجيل هذه المساحة فقد تم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتبعة وتم سداد كافة مصاريف ورسوم التسجيل بايصالات معتمدة وموثقة وتم الحصول علي مشهر من الشهر العقاري والموضوع حاليا محل مراجعة من جهاز حماية املاك الدولة وهيئة المساحة العسكرية لاصدار قرار بشانه وجاري المتابعة . - اما فيما يخص استغلال الشقة الجديدة المشتراه بحي عابدين بالقاهرة جاري تجهيز الشقة بالمستلزمات والمهمات اللازمة لتحقيق الاستغلال المطلوب .
الملاحظة الرابعة عشر :- - صدر حكم رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ مساكن كلى اسكندرية لصالح الشركة المتحده للاسكان والتعمير بإنهاء عقد الايجار المؤرخ فى ١٩٧٠/١/١٢ للشقه بممر شريف والمتخذه مقر فرعى لشركة مصر لصناعة الكيماويات ، وتم فرض السيطره الكامله على المقروما تضمنه من اصول وخلافه من قبل الشركه المتحده للاسكان والتعمير مما ادى الى عدم تمكن الشركة من جرد محتويات المقر فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وفقا لما ورد بتقرير لجنة الجرد الرئيسيه وقامت الشركة برفع دعوى بطلان وعدم الاعتداد بالحكم رقم ٢٠٢٣/٣٧١٣ محدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢ .	- تم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق الشركة في الشقة المؤجرة ومحتويتها طرف المؤجر (الشركة المتحدة للاسكان والتعمير) وما زال الموضوع متداول قضائيا.
الملاحظة الخامسة عشر :- - تضمنت الأصول الثابتة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مباني والات غير مستغلة نحو ١٠,٢٣٩ مليون جنيه طبقا لحصر الشركة .	- يتم بصفة دورية مراجعة الاصول الغير مستغلة لتحديد موقفها و التصرف الاقتصادي الامثل منها.

الملاحظة السادسة عشر :- - تضمن حساب الانفاق الاستثماري في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٢٥,١٠٤ مليون جنيه قيمة دفعات مسددة للشركه القابضه للصناعات الكيماويه من تحت حساب الإشتراك في نظام الحاسب الالي الجديد (ERP) بناء على تعليمات وزارة قطاع الأعمال العام على الرغم من وجود نظام قائم ولم يتم مو افاتنا بالتكلفة الإجمالية للمشروع أوالمدة المحددة للانتهاء منه رغم سداد الدفعات للشركه القابضة بداية من ٢٠١٩/٧ تضمن المبلغ نحو ٦,٧٩٠ مليون جنيه دعم فني تحملته الشركة لمدة ٤ سنوات اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ دون تشغيله أو الاستفادة منه.	- تم البدء في تنفيذ المشروع قبل تحويل الشركة للخضوع لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وفي ضوء رؤية وزارة قطاع الأعمال العام الخاصة بتنفيذ برامج نظام إدارة موارد المؤسسات (ERP) وهو جزء من خطة الوزارة لتوحيد النظم المالية والادارية بالشركات التابعة لها وفي اطار توجهات الدولة لوضع قواعد ثابتة ورقمية للتعامل مع الشركات . وفيما يخص التكلفة الإجمالية والمبالغ المستحقة لما تتحمله الشركة ومدة الانتهاء من المشروع فهذه البيانات غير متاحة بالشركة حيث يتم اعدادها بمعرفة وزارة قطاع الاعمال العام والشركة القابضة للصناعات الكيماوية .
الملاحظة السابعة عشر :- -بلغت نسبة إستغلال الطاقة المتاحة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى سبتمبر ٢٠٢٤ نحو ٦٢,٧٣٪ مما أدى إلى عدم إستغلال نحو ٩,٩٠٩مليون جنيه من التكاليف الثابتة غير المباشرة (طبقاً لحصرالشركة).	- تتأثر نسبة استغلال الطاقة المتاحة بالعديد من العوامل منها خارجي مثل ظروف العرض والطلب علي منتجات الشركة بالاسواق والمنافسة مع الشركات المثيلة ومنها داخلي مثل انخفاض كفاءة التشغيل لبعض الوحدات الانتاجية نتيجة للتقادم الزمني.
الملاحظة الثامنة عشر :- -بلغ الرصيد المدين للعملاء في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ نحو ٧٣,٤٢٤مليون جنيه منها نحو ٨٨٦ ألف جنيه أرصدة متوقفة تم مراعاة الإضمحلال فى قيمتها بالكامل نتيجة عدم وجود دراسة إئتمانيه للعملاء وعدم الحصول على ضمانات للسداد و عدم تحرير عقود لمعظم العملاء بالإضافة لعدم تفعيل لجنة الائتمان المنصوص عليها بلائحة سلطات الاعتماد مثال ذلك العميل شركة أرما الذي بلغ رصيده في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ نحو ٦,٣٣٠ مليون جنيه مقابل خطاب ضمان بمبلغ ٤ مليون جنيه ودون وجود ائتمان له.	- يتم حاليا مراجعة تعاملات العملاء و اصدار اوامر توريد و ابرام عقود مع العملاء تتضمن البنود المطلوبة والضمانات اللازمة مع تفعيل دور لجنة الائتمان بالشركة واعتماد منح الائتمان للعملاء في حالة اذا ما تتطلب الامر ذلك. - شركة / ارما من من كبار عملاء الشركة ذو الملاءة المالية المتميزة والسمعة الجيدة وحجم تعاملات الشهرية كبير جدا ويتم تحصيل المديونية المستحقة عليه بشكل دوري والعميل منتظم في سداد المسحوبات الشهرية خلال فترة التحصيل المتفق عليها وسيتم مخاطبة العميل لاعادة النظر في في قيمة الضمان.
الملاحظة التاسعة عشر :- - بلغ الرصيد المستحق علي العاملين المحالين للمعاش نحو ٧٤ ألف جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ يرجع بعضها لاكثر من ١٥ عام نتيجة عدم تحصيل مستحقات الشركة من إيجارات للوحدات السكنية الممنوحة لهم كحق إنتفاع بها طول فترة خدمتهم بالشركة فقط .	- رغم صدور احكام نهائية لصالح الشركة باخلاء المساكن الممتنع منتفعيها عن السداد فقد تعذر تنفيذها لاسباب خارجة عن ارادة الشركة ويتم عمل انذارات مستمرة لحفظ حقوق الشركة مستقبلا. - تم تشكيل لجنة داخلية بالشركة لبحث هذا الموضوع ودراسة البدائل القانونية المقترحة لحل مشكلة هذه الوحدات مع شاغليها تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لحفظ حقوق الشركة.